

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم
الإيكولوجية


الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية
الدورة السابعة
باريس، ٢٩ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٩
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
برنامج العمل القادم للمنبر

برنامج العمل التالي للمنبر

مذكرة من الأمانة

مقدمة

- ١- في المقرر م.ح.د-٦/٢، طلب الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (المنبر) إلى فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب أن يقوم، بدعم من الأمانة، بوضع الصيغة النهائية لمشروع إطار العمل الاستراتيجي حتى عام ٢٠٣٠ وعناصر برنامج العمل المتجدد للمنبر الحكومي الدولي وفقاً لسلسلة من الخطوات الموضحة في المقرر، لكي ينظر فيهما الاجتماع العام في دورته السابعة ويوافق عليهما. ووضعت الصيغة النهائية لمشروع إطار العمل الاستراتيجي وعناصر برنامج العمل وفقاً لذلك وأدرجت معاً في برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ الوارد في مرفق هذه المذكرة.
- ٢- ومن خلال الإخطار EM/2018/07 المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨^(١)، دعا الأمين التنفيذي جميع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم تعليقات مكتوبة فيما يتعلق بإطار العمل الاستراتيجي، ولا سيما بشأن كيفية مواصلة تعزيز وإدماج وظائف المنبر الحكومي الدولي والترتيبات المؤسسية الموضوعية لتنفيذ تلك الوظائف. واستجابة لهذه الدعوة، تلقت أمانة المنبر الحكومي الدولي إسهامات من ١٧ حكومة، والمفوضية الأوروبية، و٧ منظمات، ومجموعة من زملاء المنبر الحكومي الدولي الذين لا يزالون في مرحلة مبكرة من حياتهم المهنية و٣ أفراد.
- ٣- وعقدت حلقة عمل لجهات التنسيق الوطنية في بون، ألمانيا^(٢)، في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بهدف تيسير زيادة إشراك الحكومات في استعراض التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ والسماح بمزيد من النقاش حول استخدام مفهوم "الإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر" في

* IPBES/7/1/Rev.1.

(١) جميع الإخطارات متاحة على الموقع التالي: www.ipbes.net/notifications.

(٢) ترد الدعوة إلى حضور حلقة العمل في الإخطار EM/2018/05.

التقييم العالمي؛ وعقد مشاورات بشأن إطار العمل الاستراتيجي لبرنامج العمل المتجدد. وقُدمت التعليقات التي وردت استجابة للدعوة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ كإسهامات للمناقشات في حلقة العمل.

٤- وناقش فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب التعليقات الواردة والآراء التي أُعرب عنها خلال حلقة العمل في جلسة مشتركة للاجتماع الحادي عشر لكل منهما، عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقدمت إرشادات بشأن مواصلة تنقيح مشروع إطار العمل الاستراتيجي.

٥- وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨، أصدر الأمين التنفيذي الإخطار EM/2018/14 الذي يدعو فيه إلى تقديم طلبات وإسهامات واقتراحات بشأن الأولويات قصيرة الأجل والاحتياجات الاستراتيجية طويلة الأجل. وتتاح الردود الواردة على الموقع الشبكي للمنبر الحكومي الدولي^(٣). ونظر فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب في الردود في جلسة مشتركة للاجتماع الثاني عشر لكل منهما، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ويرد في الوثيقة IPBES/7/6/Add.1 التقرير النهائي بشأن تحديد أولويات الطلبات والإسهامات والاقتراحات، الذي أُعد تمثيلاً مع المقرر م.ح.د-٦/٢.

٦- وكذلك نظر فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب في نسخة منقحة أخرى من إطار العمل الاستراتيجي في الاجتماع الثاني عشر لكل منهما، وقدمت إرشادات بشأن جمع مشروع إطار العمل الاستراتيجي ومشروع عناصر برنامج العمل الناشئة عن تحديد أولويات الطلبات والإسهامات والاقتراحات معاً كمشروع برنامج عمل حتى عام ٢٠٣٠.

٧- وأُتيح المشروع الأول لبرنامج العمل للتعليق عليه في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ من خلال الإخطار EM/2018/26. ووردت تعليقات من ١٠ حكومات و ٦ منظمات وأُخذت في الاعتبار في المشروع النهائي لبرنامج العمل.

٨- وحدد فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب ثلاثة مواضيع على سبيل الأولوية، واقترحت نواتج مقابلة في مشروع برنامج العمل. وقد يرغب الاجتماع العام في النظر في الموافقة عليها كخطوة أولى والنظر في مواضيع إضافية خلال سير برنامج العمل، استناداً إلى نداءات إضافية للطلبات والإسهامات والاقتراحات من الحكومات وأصحاب المصلحة.

٩- ويحتوي التذييل الأول لمشروع برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ على مشروع اختصاصات فرق العمل المقترحة، لكي يعتمدها الاجتماع العام في دورته السابعة.

١٠- ويحتوي التذييل الثاني على تقارير تحديد النطاق الأولي للتقييمات الثلاثة والورقة التقنية المقترحة باعتبارها النواتج الأولية لبرنامج العمل. وهي معروضة لإرشاد قرار الاجتماع العام بشأن برنامج العمل ويمكن أن تُرشد عملية كاملة لتحديد النطاق بشأن هذه النواتج إذا قرر الاجتماع العام الاضطلاع بهذه العملية، ولكن لا يتوخى أن يعتمدها الاجتماع العام في دورته السابعة.

١١- وترد في الوثيقة IPBES/7/6/Add.2 طرائق تحقيق النواتج المقترحة لبرنامج العمل، بما في ذلك معلومات عن العمل ذي الصلة خلال برنامج العمل الأول، إلى جانب التوقيت المقترح والمراحل الرئيسية المقترحة لبرنامج العمل. ويرد في الوثيقة IPBES/7/1/Add.2 مشروع قرار بشأن برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠.

(٣) يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: www.ipbes.net/requests-received-ipbes-work-programme.

مشروع برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

أولاً-

المقدمة

١- يهدف برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (المنبر) حتى عام ٢٠٣٠ إلى المضي قدماً بتحقيق الهدف العام للمنبر^(١)، وهو تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وتحقيق رفاهية البشر على المدى الطويل والتنمية المستدامة.

٢- وتمشياً مع الهدف العام ومع المقرر م.ح.د-٥/٣، يتوافق إطار السياسات الخاص ببرنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغيرها من العمليات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٣- ويعتمد برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ بالكامل على الطلب، ويستند إلى الطلبات الواردة من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والحكومات والإسهامات والاقتراحات الواردة من أصحاب المصلحة الآخرين. ومن المتوقع أن يُرشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ أنشطتها الرامية إلى دعم تحقيق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ ورؤية عام ٢٠٥٠ للتنوع البيولوجي، وكذلك الأعمال الأخرى في إطار الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويمكن أن يُرشد برنامج العمل أيضاً تنفيذ اتفاق باريس فيما يخص المسائل المتعلقة بالصلات بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

٤- ويتمثل الهدف من برنامج العمل في أداء وظائف المنبر الحكومي الدولي الأربع^(٢)، وهي:

(أ) تحديد المعلومات العلمية الرئيسية التي يحتاج إليها مقرر السياسات على المستويات الملائمة، وتحديد أولويتها، وتحفيز الجهود المبذولة لتوليد معارف جديدة بالدخول في حوار مع المنظمات العلمية الرئيسية ومقرري السياسات ومنظمات التمويل، ولكن دون القيام مباشرة بإجراء بحوث جديدة؛

(ب) إجراء تقييمات منتظمة في الوقت المناسب بشأن المعارف المتاحة عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والصلات القائمة بينها، وهو ما ينبغي أن يشمل تقييمات عالمية وإقليمية، ودون إقليمية إذا اقتضى الأمر، وقضايا مواضيعية على المستويات الملائمة، ومواضيع جديدة تنشأ في سياق العلوم ويتخذ الاجتماع العام قرارات بشأنها؛

(ج) دعم رسم السياسات وتنفيذها بواسطة تحديد الأدوات والمنهجيات ذات الصلة بالسياسات، مثل تلك الناجمة عن التقييمات، لتمكين صانعي القرارات من الحصول على تلك الأدوات والمنهجيات، والتشجيع والتحفيز على إجراء المزيد من التطوير لها، حيثما تقتضي الضرورة ذلك؛

(د) تحديد أولويات الاحتياجات من حيث بناء القدرات الرئيسية لتحسين الترابط بين العلوم والسياسات على المستويات الملائمة وتوفير الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم وطلبها بعدئذ للاحتياجات ذات

(١) UNEP/IPBES.MI/2/9، المرفق الأول، التذييل الأول، القسم الأول.

(٢) المرجع نفسه.

الأولوية العليا المتصلة مباشرة بأنشطته، على نحو ما يقره الاجتماع العام، والتحفيز على تمويل أنشطة بناء القدرات تلك بواسطة توفير منتدى مع مصادر التمويل التقليدية والمحتملة.

٥- ويركز برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ بقوة على تعزيز التعاون بين العلوم والسياسات والممارسة؛ والتخصصات العلمية، والأنواع المختلفة من المعارف؛ والوظائف الأربع للمنبر الحكومي الدولي.

٦- ويسترشد برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ بالمبادئ التشغيلية للمنبر الحكومي الدولي^(٣)، وهي أن يتعاون مع المبادرات القائمة المعنية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وأن يكون مستقلاً علمياً وأن يكفل مصداقيته ومشروعيته من خلال استعراض الأقران لأعماله والشفافية في عمليات اتخاذ القرار؛ وأن يستخدم عمليات واضحة وشفافة وذات مصداقية علمية في تبادل وتقاسم واستخدام البيانات والمعلومات والتكنولوجيا؛ وأن يحترم ويعترف بمساهمة معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية في حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام؛ وأن يوفر المعلومات التي تتصل بالسياسات، ولكن دون تقديم مشورة تملّي سياسات معينة؛ وأن يدمج بناء القدرات في جميع جوانب أعماله ذات الصلة؛ وأن يعترف بالتنوع البيولوجي والمعارف العلمية الفريدة المتعلقة بهذا التنوع داخل المناطق وفيما بينها وبضرورة المشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية وضرورة التمثيل الإقليمي المتوازن والمشاركة الإقليمية المتوازنة في هيكله وأعماله؛ وأن يتبع نهجاً متعدد التخصصات؛ وأن يعترف بالحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات عمله ذات الصلة؛ وأن يعالج مظاهر التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتفاعلاتها في البر والبحر والمياه الداخلية؛ وأن يكفل الاستخدام الكامل للتقييمات والمعارف الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك عن طريق ضمان تطبيق نهج صاعد من القاعدة.

٧- وبرنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ هو برنامج عمل متجدد. وسيطلق الاجتماع العام نداءات إضافية للطلبات والإسهامات والاقتراحات خلال سير برنامج العمل^(٤)، تمشياً مع العملية الواردة في المقرر م.ح.د-٣/١.

ثانياً- عناصر برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠

ألف- المواضيع ذات الأولوية

٨- يركز برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ مبدئياً على ثلاثة مواضيع ناشئة عن تحديد أولويات الردود على النداء الأول للطلبات والإسهامات والاقتراحات. والمواضيع الثلاثة، التي تتوافق جميعها مع الهدف العام للمنبر الحكومي الدولي وإطار سياسته، هي:

(أ) تعزيز التنوع البيولوجي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: يتعين تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالتزامن مع الأهداف الأخرى، وخاصة تلك المرتبطة بقوة بالتنوع البيولوجي من خلال الأثر و/أو الاعتماد. ويتمثل التحدي في تحقيق الصحة للجميع، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة، بوسائل منها تعزيز استخدام التنوع البيولوجي، دون إلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي أو نوعية المياه أو المناخ والقيام بذلك في سياق التغيير العالمي، بما في ذلك تغيير المناخ. وللتصدي لهذا التحدي، سنتظر النواتج في إطار هذا الموضوع في الروابط بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة وبين التنوع البيولوجي وتغير المناخ، بهدف إرشاد وضع السياسات والإجراءات؛

(٣) المرجع نفسه، القسم الثاني.

(٤) انظر القسم ثانياً دال أدناه.

(ب) فهم الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحددات التغيير التحويلي^(٥) لتحقيق رؤية عام ٢٠٥٠ للتنوع البيولوجي: يتطلب تحقيق رؤية ٢٠٥٠ بالاقتران مع أهداف التنمية البشرية الرئيسية تغييرات أساسية على العديد من المستويات، بدءاً من الأفراد ومروراً بالمجتمعات المحلية والأعمال التجارية إلى المجتمع ككل. وتهدف النواتج المتعلقة بهذا الموضوع إلى فهم وتحديد العوامل في المجتمع البشري على المستويين الفردي والجماعي، بما في ذلك الأبعاد السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسسية والتقنية والتكنولوجية، التي يمكن الاستفادة منها لإحداث تغيير تحويلي لمصلحة التنوع البيولوجي مع مراعاة الضرورات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً في سياق التنمية المستدامة؛

(ج) قياس أثر الأعمال التجارية واعتمادها على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر: تتسم الأدوات المناسبة لقياس درجة الاعتماد والأثر بأهمية بالغة لتمكين الأعمال التجارية من تقييم ورصد اعتمادها وأثرها بهدف الحد من الآثار الضارة والمخاطر ذات الصلة بالمواد والسمعة، وفي وضع بيان جدوى للاستدامة طويلة الأجل. وهي مهمة أيضاً لتعزيز المساءلة العامة وإرشاد الهيئات التنظيمية وتوجيه الاستثمارات المالية. وتشمل النواتج في إطار هذا الموضوع تصنيف الطرق التي تعتمد بها الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر وأثر تلك الأعمال على التنوع البيولوجي وإسهامات الطبيعة، والأعمال المتعلقة بالمعايير والمؤشرات لقياس هذا الاعتماد والأثر، مع مراعاة كيفية دمج هذه المقاييس في جوانب الاستدامة الأخرى.

باء- أهداف برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ ونواتجه^(٦)

٩- يتضمن برنامج العمل للفترة حتى عام ٢٠٣٠ ستة أهداف، وهناك هدف واحد يتعلق بكل من وظائف المنبر الحكومي الدولي الأربع، وهدف يتعلق بالاتصالات وإشراك الحكومات وأصحاب المصلحة وهدف يتعلق باستعراض فعالية المنبر الحكومي الدولي. وتستند جميع النواتج إلى الدروس المستفادة في تنفيذ برنامج العمل الأول. وتحظى الأهداف بدعم من خلال ١٥ ناتجاً تتناول المواضيع الثلاثة ذات الأولوية الواردة في القسم ألف، فضلاً عن الهدف العام للمنبر الحكومي الدولي (الشكل ١).

١٠- وسينفذ برنامج العمل بحيث تدعم الأهداف بعضها بعضاً. وعلى سبيل المثال، ستدعم أنشطة بناء القدرات عملية التقييم من خلال تعزيز قدرة العلماء وأصحاب المعارف الآخرين على إنتاج تقييمات (على سبيل المثال عن طريق برنامج الزمالة) وتعزيز قدرة الحكومات على استعراض نتائج التقييم واستخدامها. وبالمثل، فإن الأنشطة في إطار الأهداف من ٢ إلى ٥ المتعلقة ببناء القدرات، وأسس المعارف، ودعم السياسات والاتصال والمشاركة ستدعم بعضها البعض.

(٥) التغيير التحويلي يشير إلى تغيير أساسي على نطاق النظام بأكمله يشمل مراعاة العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك من حيث المفاهيم والأهداف والقيم.

(٦) يرد مشروع اختصاصات فرق العمل المقترحة في التذييل الأول لبرنامج العمل، والجدول الزمني والمراحل الرئيسية لجميع النواتج الواردة في الوثيقة IPBES/7/6/Add.2. ويرد تقدير لتكلفة كل ناتج في الوثيقة IPBES/7/4، إلى جانب ميزانية منقحة لعام ٢٠١٩ ومشروع ميزانية لعام ٢٠٢٠.

الشكل ١

هيكل برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠

الهدف العام للمنبر

تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وتحقيق رفاهية البشر على المدى الطويل والتنمية المستدامة

إطار سياسات برنامج عمل المنبر حتى عام ٢٠٣٠

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغيرها من العمليات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

الموضوع ١	الموضوع ٢	الموضوع ٣	أهداف عمل البرنامج
تعزيز التنوع البيولوجي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	فهم الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحددات التغيير التحويلي لتحقيق رؤية عام ٢٠٥٠ للتنوع البيولوجي	قياس أثر الأعمال التجارية واعتمادها على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر	دعم تحقيق الهدف العام للمنبر
النتائج ١ (أ): تقييم الروابط بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة (تقييم مواضيعي) النتائج ١ (ب): تقييم الروابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ (ورقة تقنية)	النتائج ١ (ج): تقييم الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحددات التغيير التحويلي (مواضيعي)	النتائج ١ (د): تقييم أثر الأعمال التجارية واعتمادها على التنوع البيولوجي والتي تقدمها الطبيعة للبشر (تقييم منهجي سريع)	الهدف ١ تقييم المعارف
النتائج ٢ (أ): تعزيز التعلم والمشاركة النتائج ٢ (ب): تيسير الوصول إلى الخبرة والمعلومات النتائج ٢ (ج): تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية			الهدف ٢ بناء القدرات
النتائج ٣ (أ): العمل المتقدم بشأن المعارف والبيانات النتائج ٣ (ب): تعزيز الاعتراف بنظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والاستفادة منها			الهدف ٣ تعزيز أسس المعارف
النتائج ٤ (أ): العمل المتقدم بشأن أدوات ومنهجيات السياسات النتائج ٤ (ب): العمل المتقدم بشأن سيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية النتائج ٤ (ج): العمل المتقدم بشأن القيم المتعددة			الهدف ٤ دعم السياسات
النتائج ٥ (أ): تعزيز التواصل النتائج ٥ (ب): تعزيز إشراك الحكومات وأصحاب المصلحة			الهدف ٥ التواصل والمشاركة
النتائج ٦: استعراض الفعالية			الهدف ٦ استعراض الفعالية

١١ - الهدف ١: تقييم المعارف: تقييم حالة المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر دعماً للتنمية المستدامة^(٧). سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال النواتج الأولية التالية، التي تتوافق مع المواضيع الثلاثة ذات الأولوية المحددة في القسم ثانياً ألف:

(أ) الناتج ١ (أ): تقييم مواضيعي للروابط بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة - ومن أجل دعم الموضوع ١، وهو تشجيع التنوع البيولوجي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيستخدم هذا التقييم نهج العلاقات لدراسة الروابط بين التنوع البيولوجي وقضايا مثل: الإنتاجية الزراعية، والتغذية، ومكافحة الآفات، ونوعية المياه، والأمراض المعدية، والصحة العقلية والبدنية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بهدف إرشاد وضع السياسات والإجراءات؛

(ب) الناتج ١ (ب): ورقة تقنية حول الروابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ - ستتناول الورقة التقنية أوجه التآزر والمفاضلات بين الحاجة إلى حماية التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ. وستستند إلى المواد الواردة في تقييمات المنبر الحكومي الدولي العالمية والإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتقييم تدهور الأراضي واستعادتها، فضلاً عن التقارير الخاصة عن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية^(٨) وعن تغير المناخ والأراضي^(٩) وتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛

(ج) الناتج ١ (ج): تقييم مواضيعي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحددات التغير التحويلي - يهدف هذا التقييم إلى فهم وتحديد العوامل القائمة في المجتمع البشري على المستويين الفردي والجماعي، بما في ذلك الأبعاد السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسسية والتقنية والتكنولوجية، والتي يمكن الاستفادة منها لإحداث تغير تحويلي لصالح التنوع البيولوجي مع مراعاة الضرورات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً في سياق التنمية المستدامة. ويستكشف التقييم المحركات وراء التغيرات المجتمعية الواسعة ودوافعها لإرشاد عمليات تصميم السياسات ذات الصلة، وحملات التواصل والمشاركة والإجراءات الأخرى؛

(د) الناتج ١ (د): تقييم منهجي لأثر الأعمال التجارية واعتمادها على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر - يهدف هذا التقييم المنهجي إلى تصنيف كيفية اعتماد الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر وتأثيرها عليها وتحديد معايير ومؤشرات لقياس هذا الاعتماد والأثر، ويأخذ في الاعتبار كيف يمكن دمج هذه المقاييس في الجوانب الأخرى للاستدامة.

(٧) سينفذ العمل في إطار الهدف ١ وفقاً لإجراءات إعداد التقييمات المواضيعية أو المنهجية والتقييمات الإقليمية أو دون الإقليمية أو العالمية وعملية إقرار الأوراق التقنية، على النحو الوارد في المرفق الأول للمقرر م.ح.د-٣/٣.

(٨) العنوان الكامل للتقرير هو: الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية: تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية وعن المسارات العالمية ذات الصلة لانبعثات غازات الاحتباس الحراري، في سياق تعزيز الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، والعمل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر.

(٩) العنوان الكامل للتقرير هو: تغير المناخ والأراضي: تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النظم الإيكولوجية الأرضية.

١٢ - **الهدف ٢: بناء القدرات:** بناء قدرات الأفراد والمؤسسات لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. يتم دعم تحقيق هذا الهدف بالمكونات الثلاثة للخطة المتجددة لبناء القدرات^(١٠):

(أ) **الناتج ٢ (أ): تعزيز التعلم والمشاركة -** يشمل هذا الناتج استمرار برنامج الزمالة وبرنامج التدريب والتعريف، بوسائل منها الحلقات الدراسية الشبكية وغيرها من الموارد عبر الإنترنت، والأدلة، والمواد التعليمية، وحلقات العمل، والتدريب والحوارات للجهات الفاعلة في عملية التفاعل بين العلوم والسياسات التي ييسرها المنبر الحكومي الدولي. وسيُنفذ الناتج المنبر الحكومي الدولي، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى عند الاقتضاء؛

(ب) **الناتج ٢ (ب): تيسير الوصول إلى الخبرة والمعلومات -** سيعمل الناتج على مواصلة تعزيز استيعاب نواتج برنامج العمل وتطوير مجتمعات الممارسة حولها. وستركز الجهود على التقييمات والنواتج المعتمدة المتعلقة بأدوات ومنهجيات دعم السياسات، والمعارف والبيانات، ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية. وسيتحقق هذا الناتج في معظمه من الشركاء الاستراتيجيين والجهات الداعمة المتعاونة؛

(ج) **الناتج ٢ (ج): تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية -** يشمل الناتج الجهود المبذولة لتشجيع تطوير منابر وشبكات وتقييمات العلوم من أجل التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على الصعيد الوطني و(دون) الإقليمي، مثل تيسير وضع إرشادات لمثل هذه المبادرات. وسيستند المنبر الحكومي الدولي بقوة إلى تجربة الشركاء الاستراتيجيين والجهات الداعمة المتعاونة لتحقيق هذا الناتج. وسيقدم الدعم التقني والمالي المباشر لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية من جانب جهات فاعلة أخرى غير المنبر الحكومي الدولي.

١٣ - **الهدف ٣: تعزيز أسس المعارف:** تشجيع توليد المعارف وإدارة البيانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية كأساس لعمل المنبر الحكومي الدولي. سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال النواتج التالية:

(أ) **الناتج ٣ (أ): العمل المتقدم بشأن المعارف والبيانات -** يركز هذا الناتج على: تحديد المعارف والمعلومات والبيانات القائمة، بما في ذلك المؤشرات والمقاييس التي يتعين استخدامها في التقييمات وترتيب أولوياتها وتعبئتها وتيسير الوصول إليها؛ ومواصلة تطوير بنية تحتية قائمة على الويب لدعم إدارة البيانات والمعلومات؛ وتحديد الفجوات في المعارف والبيانات الناشئة عن النواتج المنجزة لبرنامج عمل المنبر الحكومي الدولي، ولا سيما من التقييمات المنجزة؛ وتحفيز توليد معارف جديدة عن طريق جعل هذه الفجوات معروفة، بما في ذلك للمؤسسات تمويل البحوث؛

(ب) **الناتج ٣ (ب): تعزيز الاعتراف بنظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والاستفادة منها -** يركز هذا الناتج على تنفيذ النهج الخاص بالاعتراف بالمعارف الأصلية والمحلية والاستفادة منها في المنبر الحكومي الدولي^(١١)، بما في ذلك تنفيذ الآلية التشاركية المنشأة بموجب النهج.

(١٠) سيتم تنفيذ الأنشطة في إطار الهدف وفقاً لاحتياجات بناء القدرات ذات الأولوية التي وافق عليها الاجتماع العام في المقرر م.ح.د-١/٣ والخطة المتجددة لبناء القدرات التي رحب بها الاجتماع العام في المقرر م.ح.د-١/٥. وتشتمل الخطة على ثلاث استراتيجيات: التعلم والمشاركة، وتيسير الوصول إلى الخبرات والمعلومات وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية.

(١١) المقرر م.ح.د-١/٥، المرفق الثاني.

١٤ - الهدف ٤: سياسة الدعم: تحديد وتشجيع وضع واستخدام أدوات ومنهجيات السياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال النواتج التالية:

(أ) الناتج ٤ (أ): العمل المتقدم بشأن أدوات ومنهجيات السياسات - يركز هذا الناتج على تقييم أدوات السياسات، ومواصلة تطوير البوابة الشبكية لدعم السياسات التابعة للمنبر الحكومي الدولي وتشجيع وتحفيز مواصلة وضع أدوات السياسات وأدوات الدعم لسد الفجوات المحددة في التقييمات وأنشطة بناء القدرات ذات الصلة؛

(ب) الناتج ٤ (ب): العمل المتقدم بشأن سيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية - يتألف هذا الناتج من تقديم مشورة الخبراء إلى أفرقة الخبراء المعنية بتقييم استخدام النماذج والسيناريوهات القائمة، وحفز وضع السيناريوهات الجديدة والنماذج المرتبطة بعمل المنبر الحكومي الدولي في المستقبل؛

(ج) الناتج ٤ (ج): العمل المتقدم بشأن القيم المتعددة - يتألف هذا الناتج من تقديم مشورة الخبراء بشأن دمج المفاهيم المتعددة للقيم في النواتج الأخرى لبرنامج العمل، ولا سيما التقييمات وأدوات السياسات، والمضي قدماً بالعمل استناداً إلى التقييم المنهجي فيما يتعلق بالمفاهيم المتنوعة للقيم المتعددة للطبيعة وإسهاماتها، بما في ذلك وظائف وخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

١٥ - الهدف ٥: التواصل والمشاركة: تعزيز مشاركة الأعضاء وأصحاب المصلحة في المنبر الحكومي الدولي، وإبراز صورة المنبر واستخدام منتجاته. سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال النواتج التالية:

(أ) الناتج ٥ (أ): تعزيز التواصل - يستند هذا الناتج على العمل الذي بدأ خلال برنامج العمل الأول للمنبر الحكومي الدولي والدروس المستفادة منه ويتضمن استمرار تنفيذ استراتيجية التواصل والتوعية الخاصة بالمنبر الحكومي الدولي^(١٢) بهدف زيادة وضوح المنبر ومنتجاته واستخدام الحكومات وأصحاب المصلحة لمنتجاته؛

(ب) الناتج ٥ (ب): تعزيز إشراك الحكومات وأصحاب المصلحة - يستند هذا الناتج على العمل الذي بدأ خلال برنامج العمل الأول للمنبر الحكومي الدولي والدروس المستفادة منه ويتضمن استمرار تنفيذ استراتيجية إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمنبر الحكومي الدولي^(١٣). وسيواصل المنبر العمل في شراكة مع:

(١) الحكومات، ولا سيما عن طريق عقد اجتماعات لجهات التنسيق الوطنية التابعة للمنبر الحكومي الدولي للتفكير في جوانب معينة من تنفيذ برنامج العمل أو في استعراض تقارير التقييم التي يعدها المنبر الحكومي الدولي أو نواتجه الأخرى والاستفادة منها؛

(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في سياق ترتيب الشراكة التعاونية بين الاجتماع العام وتلك الكيانات^(١٤)؛

(٣) اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، واتفاقية الاتجار

(١٢) المقرر م.ح.د-٤/٣، المرفق الأول.

(١٣) المقرر م.ح.د-٤/٣، المرفق الثاني.

(١٤) المقرر م.ح.د-٨/٢.

الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو التصحر الشديد، ولا سيما في أفريقيا، في سياق مذكرات التفاهم بين أمانة المنبر الحكومي الدولي وأمانات تلك الاتفاقيات وبين أمانة المنبر والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛

(٤) عدد محدود من الشركاء الاستراتيجيين في سياق الاتفاقيات التي من المقرر تمديدها أو إبرامها بتوجيه من المكتب؛

(٥) مجموعة أكبر من الجهات الداعمة المتعاونة، التي ستسهم من خلال عملها في تحقيق الهدف العام للمنبر الحكومي الدولي وتنفيذ برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠، وسيقوم المكتب باختيارها، والاعتراف بها على الموقع الشبكي للمنبر الحكومي الدولي.

١٦- **الهدف ٦: استعراض الفعالية: ضمان الاستعراض الداخلي والخارجي المنتظم لفعالية المنبر الحكومي الدولي.**

النتائج ٦: استعراض الفعالية - يهدف هذا الناتج إلى ضمان أن تُرشد نتيجة استعراض برنامج العمل الأول عملية تنفيذ برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ ووضع إجراء لتنفيذ استعراض منتصف المدة واستعراض نهائي لبرنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠.

جيم- **النواتج المستمرة من برنامج العمل الأول (٢٠١٤-٢٠١٨)**

١٧- سيجري إعداد تقارير التقييم المواضيعي للاستخدام المستدام للأنواع البرية والتقييم المنهجي المتعلق بوضع مفاهيم متنوعة لقيم الطبيعة المتعددة وفوائدها، بما في ذلك وظائف وخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، التي بدأها الاجتماع العام بموجب المقرر م.ح.د-١/٦ كجزء من برنامج العمل الأول، لينظر فيها الاجتماع العام في دورته التاسعة.

١٨- كما سيجري إعداد التقرير المتعلق بالتقييم المواضيعي للأنواع الدخيلة المُغيرة، الذي بدأه الاجتماع العام أيضاً بموجب المقرر م.ح.د-١/٦ كجزء من برنامج العمل الأول، لكي ينظر فيه الاجتماع العام في دورته العاشرة.

دال- **الجدول الزمني للنواتج ونداءات الطلبات والإسهامات والاقتراحات في المستقبل**

١٩- بالإضافة إلى النواتج المستمرة من برنامج العمل الأول (القسم جيم أعلاه والشكل ٢)، يمكن إجراء ثمانية تقييمات أخرى في إطار الهدف ١، موزعة زمنياً على النحو التالي:

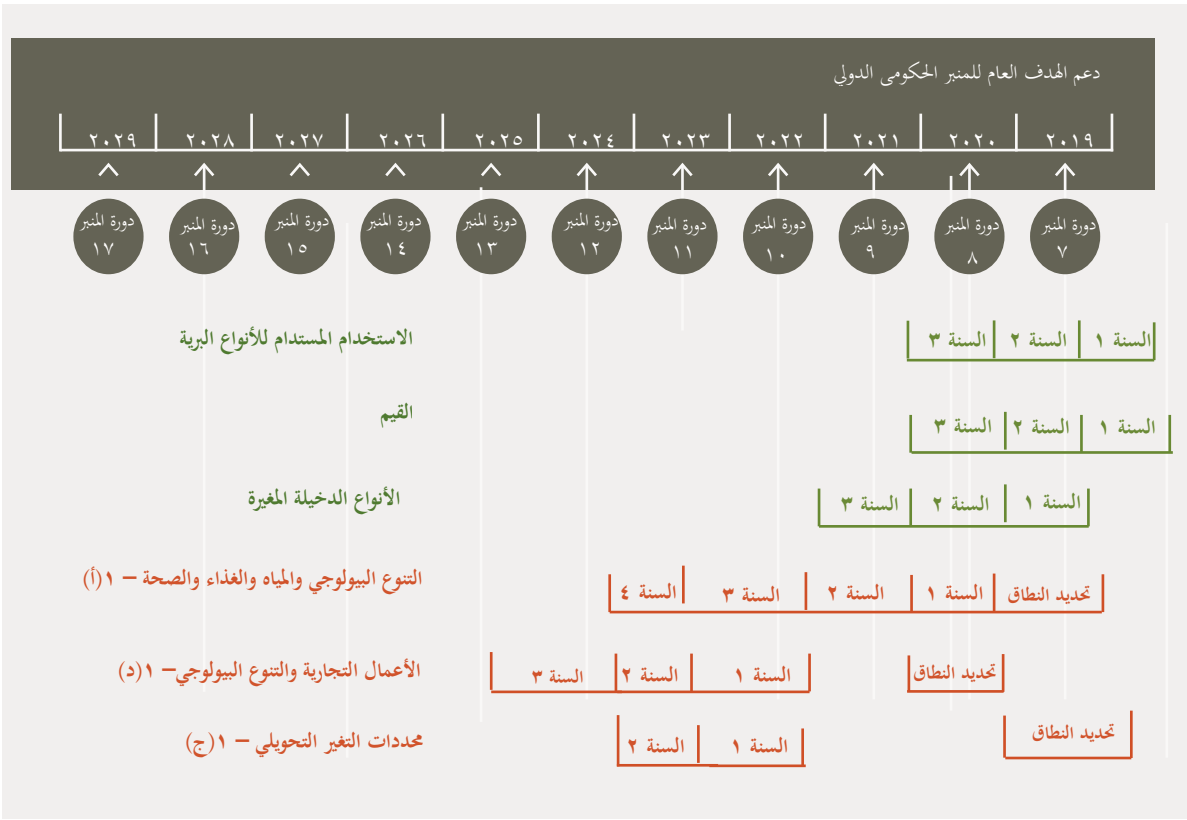
(أ) ثلاثة مواضيع للتقييم وافق عليها الاجتماع العام في دورته السابعة أنجز تحديد نطاقها وتقارير التقييم لكل منها، لينظر فيها الاجتماع العام في دوراته الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة، على التوالي، مع مراعاة الطلبات والإسهامات والاقتراحات الواردة استجابة للنداء الأول لبرنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠، والصادرة بعد الدورة السادسة للاجتماع العام (الشكل ٢)؛

(ب) ثلاثة مواضيع للتقييم يقررها الاجتماع العام في دورته العاشرة، مع مراعاة الطلبات والإسهامات والاقتراحات الواردة استجابة لنداء ثان، سيصدر عقب الدورة التاسعة للاجتماع العام؛

(ج) يحدد الاجتماع العام موضوعين نهائيين للتقييم في دورته الثالثة عشرة، مع مراعاة الطلبات والإسهامات والاقتراحات الواردة استجابة لنداء ثالث، سيصدر في الوقت المناسب لينظر فيه الاجتماع العام في منتصف مدة برنامج العمل.

الشكل ٢

الجدول الزمني للتقييمات الأولية للفترة حتى عام ٢٠٣٠^(١٥). يظهر الجدول الزمني للتقييمات الثلاثة التي بدأت في إطار برنامج العمل الأول باللون الأخضر ويظهر الجدول الزمني للتقييمات الثلاثة المقابلة للنواتج ١ (أ) و ١ (ج) و ١ (د) من برنامج العمل حتى ٢٠٣٠ باللون البرتقالي



ثالثاً- الترتيبات المؤسسية لتنفيذ برنامج العمل

ألف- الهيئات القائمة

٢٠- يؤدي الاجتماع العام والمكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات والأمانة أدواراً هامة في تنفيذ برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠. وتحدد أدوار كل منها في القرار التأسيسي للمنبر الحكومي الدولي^(١٦)، والنظام الداخلي لدورات الاجتماع العام^(١٧) وإجراءات إعداد نواتج المنبر الحكومي الدولي^(١٨) وسيستمر تنظيم دورات الاجتماع العام بوتيرة تتراوح ما بين ١٢ و ١٨ شهراً، وفقاً لجدول أعمال الدورة المعنية (بما يعكس احتياجات برنامج العمل) والتمويل المتاح.

باء- المنتدى، وأفرقة الخبراء، وفرق العمل ووحدات الدعم التقني

٢١- على غرار برنامج العمل الأول، سينفذ برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ بدعم من منتدى المنبر المعني ببناء القدرات، وأفرقة الخبراء المحددة زمنياً والمحددة المهام، وفرق العمل، وبدعم تقني من الأمانة ووحدات الدعم التقني.

(١٥) يفترض هذا الجدول الزمني أن تعقد دورات الاجتماع العام على أساس سنوي. وقد يقرر الاجتماع العام زيادة الوقت بين دورات الاجتماع العام في المستقبل، حسب جدول أعماله وتوافر التمويل.

(١٦) UNEP/IPBES.MI/2/9، المرفق الأول، التذييل الأول.

(١٧) بصيغته المعتمدة في المقرر م.ح.د-١/١ والمعدلة في المقرر م.ح.د-١/٢.

(١٨) على النحو الوارد في المرفق الأول للمقرر م.ح.د-٣/٣.

٢٢- ويمثل منتدى بناء القدرات التابع للمنبر الحكومي الدولي وسيلة لزيادة المشاركة وتيسير التعاون بين الشركاء من أجل تنفيذ الخطة المتجددة لبناء القدرات ومواصلة تطويرها. ويهدف العمل في إطار المنتدى إلى المضي قدماً بجداول الأعمال المشتركة للشركاء وتيسير المواءمة الاستراتيجية طويلة الأجل للبرامج والأنشطة الجارية ذات الصلة بين الشركاء.

٢٣- وسيتم إنشاء أفرقة خبراء محددة زمنياً ومحددة المهام لإعداد التقييمات أو الورقات التقنية، تمشياً مع إجراءات إعداد النواتج على النحو الوارد في المرفق الأول بالمقرر م.ح.د-٣/٣، وستشمل:

(أ) أفرقة خبراء لإعداد تقرير عن تحديد النطاق: ستضم هذه الأفرقة علماء من جميع التخصصات ذات الصلة، وخبراء معارف الشعوب الأصلية والمحلية والخبراء في مجال معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية^(١٩)، وممارسي السياسات لزيادة الأهمية والمصدقية، وخبراء من جميع أفرقة الجهات صاحبة المصلحة المعنية (مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني). ويمكن تنظيم مؤتمرات إلكترونية كجزء من عملية تحديد النطاق لزيادة كمية وأنواع الإسهامات في العملية. وسيستمر تشجيع الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين على ترشيح خبراء يتمتعون بخبرة عملية في مجالات رسم السياسات وبرمجة البحوث وبناء القدرات لزيادة أهمية تقرير تحديد النطاق بالنسبة للسياسات؛

(ب) أفرقة خبراء لإعداد تقرير تقييم: سيستمر تشجيع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة المعنية على ضمان أن يضم مرشحوها عدداً كافياً من الخبراء من جميع المناطق ومن الجنسين ومن التخصصات ذات الصلة، ولا سيما علماء الاجتماع والأكاديميين من مجال العلوم الإنسانية، وخبراء معارف الشعوب الأصلية والمحلية والخبراء في مجال معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية؛

(ج) أفرقة خبراء لإعداد أوراق تقنية.

٢٤- وسينشئ الاجتماع العام أفرقة عمل محددة زمنياً ومحددة المهام دعماً للنواتج غير التقييمات، حسب الاقتضاء، وسيتخذ القرارات بشأن اختصاصاتها المحددة^(٢٠).

٢٥- وستقدم الأمانة الدعم التقني لتنفيذ برنامج العمل، وسيُستكمل بالنسبة لبعض النواتج بوحدة للدعم التقني، حسب الاقتضاء. وستصدر الأمانة نداءات مفتوحة للتعبير عن الاهتمام بتقديم الدعم التقني، بما في ذلك الدعم العيني من الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، لإنشاء هذه الوحدات. وسيختار المكتب أنسب المؤسسات وستعمل تحت سلطة الأمين التنفيذي.

رابعاً- ميزانية برنامج العمل

٢٦- سيواصل برنامج عمل المنبر الممتد حتى عام ٢٠٣٠ تنفيذ استراتيجية جمع الأموال للمنبر، التي تعتمد على ثلاثة أنواع من الموارد:

(أ) المساهمات النقدية للصندوق الاستئماني للمنبر؛

(ب) المساهمات العينية التي تغطي العناصر التي يتحملها عادة الصندوق الاستئماني، فضلاً عن الأنشطة الأخرى التي تدعم برنامج العمل، بما في ذلك ما يقدمه خبراء مختارون من الوقت والخبرة على سبيل التطوع؛

(١٩) على النحو المحدد في النهج المتبع في الاعتراف بالمعارف الأصلية والمحلية والاستفادة منها في المنبر الحكومي الدولي، والوارد في المرفق الثاني بالمقرر م.ح.د-١/٥.

(٢٠) يرد مشروع الاختصاصات في التذييل الأول.

(ج) الأنشطة المحفزة التي تسهم في تحقيق هدف المنبر.

٢٧- وسيستمر تنظيم الميزانية وفقاً لثلاث فئات رئيسية: (أ) اجتماعات هيئات المنبر؛ (ب) برنامج العمل؛ (ج) الأمانة. ويقدر متوسط التكلفة السنوية للمنبر خلال النصف الأول من برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ بمبلغ ٨,٧ ملايين دولار، على غرار التكلفة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

التنزيل الأول

مشروع اختصاصات فرق العمل

أولاً- الشروط العامة لفرق العمل لبرنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠

١- عند القيام بعملها، تقوم كل فرقة عمل بما يلي:

(أ) التأكد من أن جميع أنشطتها تعتمد على الخبرة القائمة وتستند إليها وتستكملها؛

(ب) أداء الأنشطة التي تتناول على وجه التحديد المواضيع والأهداف والنواتج ذات الأولوية وذات الصلة المحددة في برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠، دعماً للهدف العام للمنبر ووظائفه الأربع؛

(ج) إسداء المشورة إلى المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات بشأن المسائل المتعلقة بولايتها في برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠؛

(د) إسداء المشورة للمكتب بشأن تحديد شركاء استراتيجيين جدد وجهات داعمة متعاونة جديدة^(٢١)؛

(هـ) تشجيع المشاركة المباشرة لأعضائها، حسب الاقتضاء، في أنشطة فرق العمل وأفرقة الخبراء الأخرى التابعة للمنبر لتعزيز التنفيذ المتسق لبرنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ من خلال الوظائف الأربع للمنبر.

ثانياً- اختصاصات فرقة العمل المعنية ببناء القدرات

ألف- مسؤوليات فرقة العمل

٢- ستشرف فرقة العمل المعنية ببناء القدرات على تنفيذ النواتج الثلاثة في إطار الهدف ٢ من برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠ وتشارك في تنفيذها، وتتصرف وفقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع العام وهيئاته الفرعية، بما في ذلك عن طريق: الاستناد إلى الدروس المستفادة من تنفيذ النواتج ١ (أ) و ١ (ب) من برنامج العمل الأول؛ وتوجيه الأمانة بما في ذلك وحدة الدعم التقني المخصصة في تنفيذ الخطة المتجددة لبناء القدرات^(٢٢)، التي تضع إطار العمل بموجب الهدف ٢، وفي تقديم تقرير إلى الاجتماع العام عن التقدم المحرز.

باء- عضوية فرقة العمل

٣- ستألف فرقة العمل مما يصل إلى ١٤ عضواً يغطون مناطق الأمم المتحدة الخمس، بما في ذلك: (أ) ما يصل إلى ٤ أعضاء من المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات؛ (ب) ممثلو المنظمات العلمية الوطنية والإقليمية والدولية ومراكز التميز والمؤسسات المؤهلة، بما في ذلك الخبراء في مجال معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، المعروفون بعملهم وخبرتهم في القضايا المتعلقة بولاية فرقة العمل ويكونون من الشركاء المحتملين أو الجهات الداعمة المتعاونة في أنشطة بناء القدرات في المنبر الحكومي الدولي؛ (ج) فرادى الخبراء المعترف بهم في المسائل المتعلقة بولاية فرقة العمل.

(٢١) وافق المكتب في اجتماعه الثاني عشر على نهج عام للاعتراف بعمل المنظمات التي تدعم تنفيذ برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي. ويستعرض المكتب، على فترات منتظمة، توصيات فرق عمل المنبر الحكومي الدولي للاعتراف بالمنظمات التي تضطلع بأنشطة تدعم بشكل كبير تنفيذ برنامج عمل المنبر على الموقع الشبكي للمنبر بهدف المصادقة عليها. وسيتم إعداد قائمة بالمنظمات التي صادق عليها المكتب على الموقع الشبكي للمنبر الحكومي الدولي على أنها "جهات داعمة متعاونة"، ويستعرض المكتب القائمة على فترات منتظمة، بدعم من فرق العمل ذات الصلة.

(٢٢) على النحو الوارد في المرفق الأول للمقرر م.ح.د-٥/١.

٤- وسيتم اختيار أعضاء غير أعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنبر^(٢٣). وستكون مدة عضوية هؤلاء الأعضاء ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة الانتخاب. وينبغي أن يعكس اختيار الأعضاء الحاجة إلى الاستمرارية في عمل فرقة العمل.

٥- وبناء على تقدير الرئيسين المشاركين لفرقة العمل وبعد التشاور مع المكتب، يمكن دعوة عدد محدود من الخبراء الإضافيين في مجال بناء القدرات للمشاركة في فرقة العمل بوصفهم أصحاب خبرة.

جيم- طريقة العمل

٦- يتولى رئاسة فرقة العمل أعضاء المكتب و/أو فريق الخبراء المتعدد التخصصات. وستعمل فرقة العمل بعقد اجتماعات مباشرة، واجتماعات شبكية وعن طريق التفاعلات الإلكترونية الأخرى. وسيقوم المكتب والفريق باستعراض منتجات فرقة العمل وإحالتها إلى الاجتماع العام لأخذ العلم بها والنظر فيها، حسب الاقتضاء.

٧- وستتلقى فرقة العمل الدعم من الأمانة بما في ذلك وحدة الدعم التقني المخصصة.

ثالثاً- اختصاصات فرقة العمل المعنية بالمعارف والبيانات

ألف- مسؤوليات فرقة العمل

٨- ستشرف فرقة العمل المعنية بالمعارف والبيانات على تنفيذ الناتج ٣ (أ) من برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠، "العمل المتقدم بشأن المعارف والبيانات" وتشارك فيه، وتتصرف وفقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع العام وهيئاته الفرعية، بما في ذلك من خلال الاستناد إلى الدروس المستفادة في تنفيذ الناتج ١ (د) من برنامج العمل الأول ومن خلال:

(أ) دعم خبراء التقييم في تحديد وترتيب أولويات وتعبئة المعارف والبيانات القائمة المطلوبة لتقييمات المنبر الحكومي الدولي؛

(ب) توجيه الأمانة، بما في ذلك وحدة الدعم التقني المخصصة، في الإشراف على إدارة البيانات والمعلومات والمعارف المستخدمة في منتجات المنبر، بما في ذلك تطوير البنية التحتية الشبكية، لضمان توافرها على المدى الطويل؛

(ج) دعم المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات في استعراض الاحتياجات والفجوات المعرفية المحددة من خلال تقييمات المنبر ونواتجه الأخرى وفي حفز توليد معارف وبيانات جديدة.

باء- عضوية فرقة العمل

٩- ستتألف فرقة العمل مما يصل إلى ١٤ عضواً يغطون مناطق الأمم المتحدة الخمس، بما في ذلك: (أ) ما يصل إلى ٤ أعضاء من المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات؛ (ب) أعضاء أفرقة الخبراء المعنية بتقييمات المنبر الجارية وفرق العمل الأخرى ذات الصلة؛ (ج) ممثلو المنظمات العلمية الوطنية والإقليمية والدولية ومراكز التميز والمؤسسات المؤهلة، بما في ذلك الخبراء في مجال معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، المعروفون بعملهم وخبرتهم في القضايا المتعلقة بولاية فرقة العمل؛ (د) فرادى الخبراء المعترف بهم في المسائل المتعلقة بولاية فرقة العمل،

(٢٣) على النحو الوارد في المرفق الأول للمقرر م.ح.د-٣/٣، القسم ٧.

بما في ذلك خبراء من مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية والخبراء في مجال معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية.

١٠- وسيتم اختيار أعضاء غير أعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنبر^(٢٣). وستكون مدة عضوية هؤلاء الأعضاء ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة الانتخاب. وينبغي أن يعكس اختيار الأعضاء الحاجة إلى الاستمرارية في عمل فرقة العمل.

١١- وبناء على تقدير الرئيسين المشاركين لفرقة العمل وبعد التشاور مع المكتب، يمكن دعوة عدد محدود من فرادى الخبراء في مجال إدارة المعارف والبيانات للمشاركة في فرقة العمل بوصفهم أصحاب خبرة.

جيم- طريقة العمل

١٢- يتولى رئاسة فرقة العمل أعضاء المكتب و/أو فريق الخبراء المتعدد التخصصات. وستعمل فرقة العمل بعقد اجتماعات مباشرة، واجتماعات شبكية وعن طريق التفاعلات الإلكترونية الأخرى. وسيقوم المكتب والفريق باستعراض منتجات فرقة العمل وإحالتها إلى الاجتماع العام لأخذ العلم بها والنظر فيها، حسب الاقتضاء.

١٣- وستلقى فرقة العمل الدعم من الأمانة بما في ذلك وحدة الدعم التقني المخصصة.

رابعاً- اختصاصات فرقة العمل المعنية بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية

ألف- مسؤوليات فرقة العمل

١٤- ستشرف فرقة العمل المعنية بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية على تنفيذ الناتج ٣ (ب) من برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠، "تعزيز الاعتراف بنظم المعارف الأصلية والمحلية والاستفادة منها" وتشارك في تنفيذه، وتتصرف وفقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع العام وهيئاته الفرعية، بما في ذلك من خلال: الاستناد إلى الدروس المستفادة في تنفيذ الناتج ١ (ج) من برنامج العمل الأول؛ ودعم فريق الخبراء المتعدد التخصصات في تنفيذ نهج الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والاستفادة منها في المنبر^(٢٤)؛ وتوجيه الأمانة بما في ذلك وحدة الدعم التقني المخصصة لدعم الفريق في تنفيذ النهج.

باء- عضوية فرقة العمل

١٥- ستتألف فرقة العمل مما يصل إلى ١٤ عضواً يغطون مناطق الأمم المتحدة الخمس، بما في ذلك: (أ) ما يصل إلى ٤ أعضاء من المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات؛ (ب) أعضاء أفرقة الخبراء المعنية بتقييمات المنبر الجارية وفرق العمل الأخرى ذات الصلة؛ (ج) ممثلو الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ (د) ممثلو المنظمات العلمية الوطنية والإقليمية والدولية ومراكز التميز والمؤسسات المؤهلة، بما في ذلك الخبراء في مجال معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، المعروفون بعملهم وخبرتهم في القضايا المتعلقة بولاية فرقة العمل؛ (هـ) فرادى الخبراء المعترف بهم في المسائل المتعلقة بولاية فرقة العمل.

١٦- وسيتم اختيار أعضاء غير أعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنبر الحكومي الدولي^(٢٣). وستكون مدة عضوية هؤلاء الأعضاء ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة الانتخاب. وينبغي أن يعكس اختيار الأعضاء الحاجة إلى الاستمرارية في عمل فرقة العمل.

(٢٤) المقرر م.ح.د-١/٥، المرفق الثاني.

١٧- وبناء على تقدير الرئيسين المشاركين لفرقة العمل وبعد التشاور مع المكتب، يمكن دعوة عدد محدود من الخبراء الإضافيين في مجال نظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية وممثلي منظمات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للمشاركة في فرقة العمل بوصفهم أصحاب خبرة.

جيم- طريقة العمل

١٨- يتولى رئاسة فرقة العمل أعضاء فريق الخبراء المتعدد التخصصات و/أو المكتب. وستعمل فرقة العمل بعقد اجتماعات مباشرة، واجتماعات شبكية وعن طريق التفاعلات الإلكترونية الأخرى. وسيقوم الفريق والمكتب باستعراض منتجات فرقة العمل وإحالتها إلى الاجتماع العام لأخذ العلم بها والنظر فيها، حسب الاقتضاء.

١٩- وستتلقى فرقة العمل الدعم من الأمانة بما في ذلك وحدة الدعم التقني المخصصة.

خامساً- اختصاصات فرقة العمل المعنية بسيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

ألف- مسؤوليات فرقة العمل

٢٠- ستشرف فرقة العمل المعنية بسيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على تنفيذ الناتج ٤ (ب) من برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠، "العمل المتقدم بشأن سيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية"، وتشارك في تنفيذه، وتتصرف وفقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع العام وهيئاته الفرعية، بما في ذلك من خلال الاستناد إلى الدروس المستفادة في تنفيذ الناتج ٣ (ج) من برنامج العمل الأول. وستقوم فرقة العمل بتنفيذ العمل المتعلق بالسيناريوهات والنماذج على أساس اختصاصاتها لمواصلة وضع الأدوات والمنهجيات المتعلقة بالسيناريوهات والنماذج^(٢٥) لتيسير إسداء المشورة لجميع أفرقة الخبراء، ولا سيما تلك التي تعمل على تقييم استخدام السيناريوهات، وحفز مواصلة وضع السيناريوهات والنماذج لتقييمات المنبر في المستقبل، فضلاً عن توجيه الأمانة بما في ذلك وحدة الدعم التقني المخصصة في تقديم الدعم.

باء- عضوية فرقة العمل

٢١- ستتألف فرقة العمل مما يصل إلى ٢٤ عضواً يغطون مناطق الأمم المتحدة الخمس، بما في ذلك ما يصل إلى ٤ أعضاء من المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات وخبراء معينين بالسيناريوهات والنماذج في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية ونظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية.

٢٢- وسيتم اختيار أعضاء غير أعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنبر الحكومي الدولي^(٢٣). وستكون مدة عضوية هؤلاء الأعضاء ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة الانتخاب. وينبغي أن يعكس اختيار الأعضاء الحاجة إلى الاستمرارية في عمل فرقة العمل.

٢٣- وبناء على تقدير الرئيسين المشاركين لفرقة العمل وبعد التشاور مع المكتب، يمكن دعوة عدد محدود من الخبراء الإضافيين في مجال السيناريوهات والنماذج ومثلي منظمات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للمشاركة في فرقة العمل بوصفهم أصحاب خبرة.

جيم- طريقة العمل

٢٤- سيشارك في رئاسة فرقة العمل أحد أعضاء فريق الخبراء المتعدد التخصصات أو المكتب وعضو من الخبراء. وستعمل فرقة العمل بعقد اجتماعات مباشرة، واجتماعات شبكية وعن طريق التفاعلات الإلكترونية

(٢٥) المقرر م.ح.د-١/٤، المرفق الخامس.

الأخرى. وسيقوم الفريق والمكتب باستعراض منتجات فرقة العمل وإحالتها إلى الاجتماع العام لأخذ العلم بها والنظر فيها، حسب الاقتضاء.

٢٤- وستلقى فرقة العمل الدعم من الأمانة بما في ذلك وحدة الدعم التقني المخصصة.

سادساً- اختصاصات فرقة العمل المعنية بأدوات ومنهجيات السياسات

ألف- مسؤوليات فرقة العمل

٢٦- ستشرف فرقة العمل المعنية بأدوات ومنهجيات السياسات على تنفيذ الناتج ٤ (أ) من برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠، "العمل المتقدم بشأن أدوات ومنهجيات السياسات"، وتشارك في تنفيذه، وتتصرف وفقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع العام وهيئاته الفرعية، بما في ذلك من خلال الاستناد إلى الدروس المستفادة في تنفيذ الناتج ٤ (ج) من برنامج العمل الأول ومن خلال:

(أ) الإشراف على إعداد محتوى البوابة الشبكية لدعم السياسات التابعة للمنبر ودعم استخدام الحكومات وأصحاب المصلحة للبوابة وضمان أن تظهر أدوات السياسات وأدوات الدعم المحددة في تقييمات المنبر على البوابة وأن تكون متاحة لصانعي القرارات؛

(ب) حفز مواصلة وضع أدوات السياسات وأدوات الدعم والممارسات الجيدة لسد الفجوات المحددة في تقييمات المنبر.

باء- عضوية فرقة العمل

٢٧- ستتألف فرقة العمل مما يصل إلى ١٤ عضواً يغطون مناطق الأمم المتحدة الخمس، بما في ذلك: (أ) ما يصل إلى ٤ أعضاء من المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات؛ (ب) أعضاء أفرقة الخبراء المعنية بتقييمات المنبر الجارية وفرق العمل الأخرى ذات الصلة؛ (ج) ممثلو المنظمات العلمية الوطنية والإقليمية والدولية ومراكز التميز والمؤسسات المؤهلة، بما في ذلك الخبراء في مجال معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، المعروفون بعملهم وخبرتهم في القضايا المتعلقة بولاية فرقة العمل؛ (د) فرادى الخبراء من أصحاب الخبرة العملية في صياغة السياسات وتنفيذها؛ (هـ) فرادى الخبراء المعترف بهم في المسائل المتعلقة بولاية فرقة العمل.

٢٨- وسيتم اختيار أعضاء غير أعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنبر^(٢٣). وستكون مدة عضوية هؤلاء الأعضاء ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة الانتخاب. وينبغي أن يعكس اختيار الأعضاء الحاجة إلى الاستمرارية في عمل فرقة العمل.

٢٩- وبناء على تقدير الرئيسين المشاركين لفرقة العمل وبعد التشاور مع المكتب، يمكن دعوة عدد محدود من الخبراء الإضافيين في مجال أدوات ومنهجيات السياسات وممثلي منظمات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للمشاركة في فرقة العمل بوصفهم أصحاب خبرة.

جيم- طريقة العمل

٣٠- يتولى رئاسة فرقة العمل أعضاء فريق الخبراء المتعدد التخصصات و/أو المكتب. وستعمل فرقة العمل بعقد اجتماعات مباشرة، واجتماعات شبكية وعن طريق التفاعلات الإلكترونية الأخرى. وسيقوم الفريق والمكتب باستعراض منتجات فرقة العمل وإحالتها إلى الاجتماع العام لأخذ العلم بها والنظر فيها، حسب الاقتضاء.

٣١- وستلقى فرقة العمل الدعم من الأمانة بما في ذلك وحدة الدعم التقني المخصصة.

التقارير الأولية لتحديد نطاق النواتج في إطار الهدف ١

١- أعدت تقارير التقييم السبعة^(٢٦) التي وافق عليها الاجتماع العام في إطار برنامج العمل الأول وفقاً لإجراءات إعداد النواتج الواردة في المرفق الأول للمقرر م.ح.د-٣/٣، ومن المتوقع أن تستمر هذه الإجراءات في تنظيم إجراء التقييمات في إطار برنامج العمل حتى عام ٢٠٣٠. غير أن الاجتماع العام قد يرغب، عند اتخاذ قرار بشأن إجراء تقييم محدد، على النحو المنصوص عليه في هذا التبديل، في استخدام سلطته التقديرية في تقديم مزيد من التوجيهات، مثلاً بشأن فترة الاستعراض الإضافية للموجز الخاص بمقرري السياسات التي اقترحتها الحكومات في الدورة السادسة للاجتماع العام وخلال اجتماع جهات التنسيق الوطنية التابعة للمنبر في عام ٢٠١٨.

٢- وينبغي قراءة هذا التبديل بالاقتران مع الوثيقة IPBES/7/6/Add.1، التي تقدم أساساً منطقياً لتحديد أولويات مواضيع التقييم، والوثيقة IPBES/7/INF/21، التي تقدم موجزاً لجميع الطلبات والإسهامات والاقتراحات التي تلقتها الأمانة فيما يتعلق بالأولويات قصيرة الأجل والاحتياجات الاستراتيجية طويلة الأجل.

أولاً- الناتج ١ (أ): تقييم الروابط بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة (تقييم مواضيعي)

٣- توجد روابط قوية بين الأهداف المتفق عليها عالمياً للأمن الغذائي والمائي، والصحة للجميع، وحماية التنوع البيولوجي في البر وفي المحيطات ومكافحة تغير المناخ، من بين أمور أخرى. وفي الواقع، تعتبر أهداف التنمية المستدامة "متكاملة وغير قابلة للتجزئة"، وتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وبالمثل، فإن أهداف اتفاقيات ريو (اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) تعتبر مترابطة.

٤- وتتخذ الروابط أشكالاً مختلفة، بما في ذلك أوجه تآزر وفوائد مشتركة ومفاضلات. فعلى سبيل المثال، في حين يتسم التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر بأهمية أساسية لدعم إنتاج الغذاء وتوفير المياه النظيفة وضمان الصحة الجيدة، فإن الطريقة التي ننتج بها غذائنا تؤثر على التنوع البيولوجي ونوعية المياه، وكذلك على تغير المناخ. والنظام الغذائي هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للصحة، شأنه شأن الطريقة التي ندير بها النظم الإيكولوجية على نطاق أوسع. وعلاوة على ذلك، يؤثر فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ على قدرتنا على إنتاج أغذية مغذية، وتوفير المياه النظيفة وضمان الحياة الصحية للجميع. وبالتالي، هناك شبكة من التبعية والأثر والدوافع المشتركة للتغير.

٥- ويتمثل التحدي في تحقيق صحة جيدة للجميع من خلال الأمن الغذائي والمائي، بوسائل منها تعزيز استخدام التنوع البيولوجي، دون إلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي أو نوعية المياه أو المناخ وفي سياق التغير العالمي، بما في ذلك تغير المناخ.

٦- وسيغطي التقييم ما يلي:

(أ) الروابط بين صحة الناس والمحاصيل والماشية والتربة والحياة البرية والبيئة بشكل عام (بوسائل منها نحث توحيد الأداء في مجال الصحة والمفاهيم ذات الصلة)؛

(٢٦) تقرير التقييم المتعلق بالملقحات والتلقيح وإنتاج الغذاء؛ وتقرير التقييم المنهجي بشأن سيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وتقارير التقييم الإقليمية بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أفريقيا والأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى؛ وتقرير تقييم تدهور الأراضي واستعادتها.

- (ب) الروابط بين إنتاج الغذاء والتنوع البيولوجي (داخل وخارج نظم الإنتاج)، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الآفات والأمراض والتلقيح^(٢٧) ودورات المغذيات؛
- (ج) الروابط بين الأسمدة وتغذية المحاصيل وإنتاجيتها ونوعية المياه والتنوع البيولوجي (في النظم الأرضية ونظم المياه العذبة والنظم البحرية) وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛
- (د) الروابط بين التنوع الغذائي والصحة وتنوع المحاصيل والماشية وغيرها من مكونات التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية الزراعية؛
- (هـ) أهمية التنوع البيولوجي البحري لصحة الإنسان، بما في ذلك للأمن الغذائي، وعواقب عوامل الإجهاد المتعددة على النظم الإيكولوجية البحرية (بما في ذلك مسببات الأمراض، والمواد الكيميائية، وتغير المناخ وتدهور الموائل)؛
- (و) الروابط بين تكوين وتنوع المجتمع الأحيائي من الكائنات الدقيقة للجسم البشري والتنوع البيولوجي في البيئة، والآثار بالنسبة لتخطيط المستوطنات البشرية وتصميمها وتطويرها وإدارتها؛
- (ز) مساهمة التنوع البيولوجي والبيئة الطبيعية في تعزيز الصحة العقلية والبدنية، ولا سيما في المناطق الحضرية؛
- (ح) العلاقات بين التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية وظهور الأمراض المعدية، بما في ذلك تأثيرات تركيبة المجتمع الإيكولوجي وتكوينه، واضطراب الموائل والاتصال بين البشر والأحياء البرية، والآثار بالنسبة لاستخدام الأراضي وإدارة النظم الإيكولوجية؛
- (ط) الطرق التي ستؤثر بها التغيرات المتوقعة في المناخ على التنوع البيولوجي والتي ستؤثر بها خسائر التنوع البيولوجي المتوقعة على المناخ^(٢٨)؛
- (ي) الروابط بين استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك النهج القائمة على النظم الإيكولوجية (الحد من فقدان النظم الإيكولوجية وتدهورها، واستعادة النظم الإيكولوجية والإدارة المستدامة للأراضي والتربة والماشية والمحاصيل)، وكيف يمكن للاستراتيجيات المقترحة الأخرى للتخفيف من آثار تغير المناخ (بما في ذلك الاستراتيجيات القائمة على الأراضي مثل التشجير واسع النطاق والطاقة الحيوية) أن تؤثر على التنوع البيولوجي^(٢٨)؛
- (ك) الطرق التي ستؤثر بها التغيرات المتوقعة في المناخ وفقدان التنوع البيولوجي على الإنتاج الزراعي وموارد المياه وصحة الإنسان^(٢٨).

٧- وستتم دراسة القضايا المذكورة أعلاه، من خلال جملة أمور، منها نهج العلاقات (أي النظر في التفاعلات بين القضايا والأهداف والقطاعات).

٨- وسيطلب التقييم عملاً متعدد التخصصات يستند إلى العلوم الطبيعية والاجتماعية ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، وسيُشرك خبراء من مجالات متعددة وحائزي معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية.

(٢٧) استناداً إلى تقييم المنبر الحكومي الدولي للملقحات والتلقيح وإنتاج الغذاء.

(٢٨) استناداً إلى الورقة التقنية المشتركة بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ (الناتج ١ (ب)).

وسيدرس التقييم الأطر والنهج ذات الصلة مثل نُهج النظام الإيكولوجي وتوحيد الأداء في مجال الصحة والمساحات الطبيعية.

- ٩- وعلى الرغم من أن التقييم سيكون عالمياً في نطاقه، فهو سيتناول أيضاً أوجه التباين والتشابه الإقليمية.
- ١٠- وسيركز التقييم على إنتاج المعلومات اللازمة لتحقيق الأهداف السياساتية لأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس وإطار التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. وسيصل اتصالاً مباشراً بأهداف التنمية المستدامة ٢ (القضاء على الجوع، أي قضايا الأمن الغذائي)، و ٣ (الصحة الجيدة والرفاه)، و ٦ (المياه النظيفة، أي قضايا الأمن المائي)، و ١٣ (العمل المناخي)، و ١٤ (الحياة تحت الماء) و ١٥ (الحياة على الأرض).
- ١١- وسيكون التقييم ذا أهمية أيضاً لأهداف التنمية المستدامة ١ (الفقر في تعريفه الأوسع)، و ٤ (التعليم، أي قضايا مثل إذكاء الوعي)، و ٥ (المساواة بين الجنسين، أي قضايا مثل دور المرأة في الزراعة)، و ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي، أي قضايا مثل الآثار بالنسبة لسبل العيش)، و ١٠ (تقليل أوجه اللامساواة، أي قضايا مثل الآثار التوزيعية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والأمن الغذائي والمائي والوصول إلى الهياكل الأساسية الصحية)، و ١١ (المدن والمجتمعات المستدامة، أي المساحات الخضراء)، و ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المستدامان، أي قضايا مثل الزراعة المستدامة والفضلات الغذائية)، و ١٦ (السلام والعدالة والمؤسسات القوية، أي قضايا مثل الآثار المترتبة على عدم الحصول على الغذاء والمياه النظيفة بالنسبة للسلام المحلي والإقليمي) و ١٧ (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف، أي قضايا مثل الحوكمة متعددة المراكز والسياسات ومتعددة القطاعات).

١٢- وسيستند التقييم إلى العمل السابق والجاري للمنبر (تقييم التلقيح، وتدهور الأراضي وتقييم تدهور الأراضي واستعادتها والتقييمات الإقليمية والعالمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية) ويستكملها، وكذلك إلى العمل السابق والجاري للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (تقرير التقييم الخامس، والتقارير الخاصة عن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية وعن تغير المناخ والأراضي) وللهيئات الدولية الأخرى (مثل حالة التنوع البيولوجي في العالم من أجل الأغذية والزراعة والتقارير ذات الصلة المتعلقة بالموارد الوراثية من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية، والتقارير ذات الصلة باقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ولجنة مؤسسة روكفلر-لانستيت المعنية بصحة الكوكب، وفريق الخبراء الدولي المعني بالنظم الغذائية المستدامة). وستحدد عملية تحديد النطاق المفصلة ما تم تقييمه وما يجري تقييمه، لضمان أن يضيف التقييم المقترح قيمة للقضايا التي يرغب الاجتماع العام في التركيز عليها ويحدد تلك القضايا.

١٣- وعلى الرغم من صعوبة التقييم، فإن فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب يريان أن تنفيذه ممكن. وستكون هناك حاجة إلى سيناريوهات جديدة، كما كان الحال بالنسبة للتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية.

١٤- وسيُجرى التقييم على مدى أربع سنوات.

ثانياً- الناتج ١ (ب): تقييم الروابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ (ورقة تقنية)

١٥- في ضوء الضرورة الملحة لوضع التنوع البيولوجي في صدارة المناقشات المتعلقة باستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه القائمة على الأراضي، سينتج المنبر والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ورقة تقنية مشتركة بشأن أوجه التآزر والمفاضلات بين الحاجة إلى حماية التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير

المناخ والتكيف معه، على النحو الذي أوصى به فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب. وستستند الورقة التقنية، التي سيتم إنتاجها على مدار عام ونصف، إلى المواد الواردة في تقييمات المنبر الإقليمية والعالمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتقييم تدهور الأراضي واستعادتها، والتقارير الخاصة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية وعن تغير المناخ والأراضي وتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

١٦- وستوفر الورقة التقنية معلومات ذات صلة بتنفيذ اتفاق باريس وإطار التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ وأهداف التنمية المستدامة.

١٧- وستساهم الورقة التقنية في تحديد نطاق الناتج ١ (أ) وتوفير معلومات له.

١٨- وفي حلقة عمل حول "التنوع البيولوجي وتغير المناخ: دمج العلوم من أجل سياسات متماسكة" عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ناقش خبراء في مجالات التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، معظمهم من أوساط الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر، القضايا التي يتعين تناولها في الورقة التقنية (CBD/COP/14/INF/22). والرسائل الرئيسية لحلقة العمل هي:

(أ) يمثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي تهديدين لا ينفصلان للبشرية ويجب معالجتهما معاً؛

(ب) هناك مخاطر أكبر بكثير تتعرض لها النظم الطبيعية والبشرية في عالم ترتفع فيه درجة حرارته بمقدار درجتين مئويتين فوق درجات حرارة ما قبل الحقبة الصناعية مقارنة بارتفاع قدره ١,٥ درجة مئوية فوق درجات حرارة ما قبل الحقبة الصناعية؛

(ج) من أجل الإبقاء على الاحترار العالمي ضمن حدود أقل من درجتين مئويتين وليكون أقرب إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تلزم إجراءات قوية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري وإنتاج الإسمنت وحماية وتعزيز بالوعات الكربون على اليابسة وفي المحيطات من خلال نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية؛

(د) تتسم حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وحفظهما بأهمية بالغة من أجل الحفاظ على قدرة النظم الإيكولوجية والناس على الصمود في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز هذه القدرة، والتقليل من ضعفهما أمام تلك الآثار، وكذلك للحفاظ على قدرة النظم الإيكولوجية على تخزين الكربون؛

(هـ) تقدم النهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي، والحد من تدهور النظم الإيكولوجية واستعادة النظم الإيكولوجية، إسهامات كبيرة لتثبيت الاحترار عند حد أقل من درجتين مئويتين وأقرب إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية بينما تقدم منافع متعددة للتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة؛

(و) يمكن للاستثمار في استعادة النظم الإيكولوجية بالتزامن مع إصلاح الأراضي الزراعية والمراعي المتدهورة وطرق تعزيز الإنتاجية الزراعية بصورة مستدامة أن يساهم في مكافحة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتعزيز الأمن الغذائي في نفس الوقت؛

(ز) عند النظر في التدابير القائمة على الطاقة الحيوية والكتلة الحيوية، ينبغي إيلاء الاهتمام للآثار المباشرة وغير المباشرة للتغيرات ذات الصلة في مجال استخدام الأراضي، بما في ذلك صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والقيود المفروضة على الماء والمغذيات والتغيرات في البياض (العاكسية)؛

(ح) إن العديد من المحركات المباشرة ومعظم المحركات غير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ مشتركة بين هذين التحديين؛

(ط) يلزم اتباع نهج متكامل فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ على المستوى المحلي/الوطني من أجل معالجة التفاعلات المنهجية وتحديد أوجه التآزر التي يمكن تعزيزها بمجموعات إجراءات سياساتية ملائمة؛

(ي) هناك فرص لاستخدام المعارف العلمية فيما يتعلق بالصلات بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي في رسم السياسات.

١٩- وستركز الورقة التقنية المشتركة على المستقبل، وتتناول الاستنتاجات الرئيسية المذكورة أعلاه وتبني عليها:

(أ) أثر تغيرات المناخ المحتملة في المستقبل (على سبيل المثال، مستويات احتراق قدرها ١,٥ درجة مئوية ودرجتين مئويتين و٣ درجات مئوية و٤ درجات مئوية) على التنوع البيولوجي البري والبحري والتنوع البيولوجي للمياه العذبة، والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر ونوعية الحياة، وبالتالي أهداف التنمية المستدامة المراعية للتنوع البيولوجي (تتناول الاستنتاجين (أ) و(ب))؛

(ب) أثر التغيرات المحتملة في التنوع البيولوجي على تغير المناخ (تتناول الاستنتاج (أ))؛

(ج) الفرص والتحديات والآثار المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (مثل الطاقة الحيوية وجمع الكربون وتخزينه والتشجير واسع النطاق وإعادة التحريج واستعادة النظم الإيكولوجية) بالنسبة للتنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر ولنوعية الحياة (أي، أهداف التنمية المستدامة المراعية للتنوع البيولوجي) (تتناول الاستنتاجات (ج) و(ز))؛

(د) أثر ممارسات حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (أي التخفيف من آثار تغير المناخ) (تتناول الاستنتاجات (د) و(ه) و(و))؛

(هـ) تقييم المحركات غير المباشرة والمباشرة للتغيرات المستقبلية في المناخ والتنوع البيولوجي (تتناول الاستنتاج (ح))؛

(و) تقييم أوجه التآزر والمفاضلات وفعالية السياسات وهياكل الحوكمة التي تتناول في آن واحد تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي (تتناول الاستنتاجين (ح) و(ط))؛

(ز) أوجه عدم اليقين العلمي الرئيسية.

ثالثاً- الناتج ١ (ج): تقييم الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحددات التغير التحويلي (تقييم مواضيعي)

٢٠- خلصت التقييمات السابقة إلى وجود مسارات محتملة لتحقيق رؤية عام ٢٠٥٠ للتنوع البيولوجي^(٢٩) بالاقتران مع الأهداف الرئيسية للتنمية البشرية. وتتسق هذه المسارات مع القيود المعروفة على الاقتصاد واستخدام

(٢٩) المقرر ٢/١٠ الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المرفق، القسم ثانياً، الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

الموارد وأهداف التنمية البشرية. غير أنها تتطلب تغييرات أساسية في نماذج التنمية، مما يترتب عليه تغييرات في المجتمع، بما في ذلك استخدام أكثر كفاءة بكثير للأراضي والمياه والطاقة والمواد، وإعادة التفكير في عادات الاستهلاك وإجراء تحولات رئيسية في النظم الغذائية. وقد تم الاعتراف بالحاجة إلى التغيير التحويلي^(٣٠) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢١- ويهدف هذا التقييم إلى فهم وتحديد العوامل في المجتمع البشري، على المستويين الفردي والجماعي، التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق هذا التغيير التحويلي لصالح التنوع البيولوجي مع مراعاة الضرورات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً في سياق التنمية المستدامة. ويشمل ذلك الأبعاد السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسسية والتقنية والتكنولوجية، التي تتوافق مع المحركات غير المباشرة للتغيير في التنوع البيولوجي، التي تقع في قلب الإطار المفاهيمي للمنبر الحكومي الدولي. ومن شأن اكتساب فهم أفضل للطريقة التي يمكن بها تحويل هذه المحركات أن يساعد في إرشاد وضع سياسات وإجراءات لإطلاق تحول نحو الاستدامة ونوعية الحياة الجيدة على العديد من المستويات، من الأفراد ومن خلال المجتمعات والأعمال التجارية إلى المجتمع ككل.

٢٢- وسيستكشف التقييم المحركات والدوافع الكامنة وراء التغييرات والتحويلات المجتمعية الواسعة لإرشاد تصميم السياسات ذات الصلة وحملات الاتصالات والمشاركة والإجراءات الأخرى. وسوف يدرس، في جملة أمور، ما يلي:

- (أ) القيم (العلائقية، والنفعية، وما إلى ذلك) وكيف تؤثر على السلوك؛
- (ب) مفاهيم نوعية الحياة الجيدة، ووجهات النظر العالمية والثقافات، ونماذج التفاعل بين الناس والطبيعة والسرديات الاجتماعية؛
- (ج) دور القواعد واللوائح الاجتماعية، والحوافز الاقتصادية والمؤسسات الأخرى في إحداث التغيير السلوكي لدى الأفراد والأعمال التجارية والمجتمعات؛
- (د) دور أنواع التكنولوجيا وتقييم التكنولوجيا؛
- (هـ) دور العمل الجماعي؛
- (و) النظم المعقدة ونظرية الانتقالات (دور الابتكارات المتخصصة، والنظم الراسخة، والاعتماد على المسار والارتباط التام به، والتفاعلات غير الخطية والنتائج المرتدة، والخصائص المستجدة)؛
- (ز) العقبان التي تحول دون إحداث التغيير التحويلي، بما في ذلك علاقات عدم تكافؤ القوى، والافتقار إلى الشفافية، والمصالح الخاصة، والتوزيع غير المتساوي لتكاليف وفوائد الإجراءات، والميل إلى اتخاذ قرارات للأجل القصير، وسيكولوجية الخسائر والمكاسب، ومنطق العمليات التي تحركها السوق، وعدم اتساق السياسات والعدالة؛
- (ح) الإنصاف والحاجة إلى "انتقالات عادلة"؛

(٣٠) التغيير التحويلي (أو التغيير المفضي إلى التحويل وهما مصطلحان يستخدمان للتعبير عن المفهوم نفسه) يشير إلى تغيير أساسي على نطاق نظام بأكمله يشمل مراعاة العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك من حيث النماذج أو الأهداف أو القيم.

(ط) الدروس المستفادة من الانتقالات السابقة (مثل المواقف تجاه التدخين، وانتقال الطاقة، والتنمية الحضرية).

٢٣- وستتطلب التقييم عملاً متعدد التخصصات، يستند إلى العلوم الطبيعية والاجتماعية، والعلوم الإنسانية ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية. وستتطلب خبراء معنيين المؤسسات، والاقتصاد السلوكي، والاقتصاد السياسي، وعلم النفس، والتفكير في النظم وتقييم التكنولوجيا، ضمن غيرها من التخصصات، فضلاً عن خبراء معارف الشعوب الأصلية والمحلية والخبراء في مجال معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية^(٣١).

٢٤- وعلى الرغم من أن التقييم سيكون عالمياً في نطاقه، فهو سيتناول أيضاً أوجه التباين والتشابه الإقليمية.

٢٥- وبالإضافة إلى دعم رؤية عام ٢٠٥٠ للتنوع البيولوجي، سيتناول التقييم أهدافاً متعددة من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، أي القضايا المتعلقة بفصل النمو الاقتصادي عن تدهور البيئة)، و ١١ (المدن والمجتمعات المستدامة)، و ١٢ (أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، أي القضايا المتعلقة بالاستهلاك والفضلات)، و ١٤ (الحياة تحت الماء)، و ١٥ (الحياة على الأرض) و ١٧ (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف، ولا سيما الجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا والتمويل والتجارة).

٢٦- وسيستند التقييم إلى نتائج التقييمات الإقليمية والمواضيع السابقة والجارية للمنبر. وسيستفيد بشكل خاص مما تم التوصل إليه من نتائج وتفكير في أعمال المنبر المتعلقة بدعم السياسات، والمفاهيم المتنوعة للقيم ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والسيناريوهات والنماذج.

٢٧- وسيجرى التقييم على مدى ثلاث سنوات.

رابعاً- الناتج ١ (د): تقييم أثر الأعمال التجارية واعتمادها على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر (تقييم منهجي)

٢٨- تعتمد القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل الحراجة والزراعة ومصائد الأسماك والسياحة والطاقة والتعدين والبنية التحتية والصناعات التحويلية والتجهيز، على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر بطرق مختلفة ودرجات متفاوتة. وهذه القطاعات أيضاً مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر. وتعتبر الأدوات المناسبة لقياس درجة الاعتماد والأثر بالغة الأهمية لتمكين الأعمال التجارية من تقييم ورصد درجة اعتمادها وأثرها بهدف تقليل الآثار الضارة والمخاطر ذات الصلة بالمواد والسمعة، ولوضع بيان جدوى للاستدامة طويلة الأجل. وهي مهمة أيضاً لتعزيز المساءلة العامة وإبلاغ الهيئات التنظيمية وتوجيه الاستثمارات المالية.

٢٩- ويمثل إشراك الأعمال التجارية في الجهود الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والإسهامات ذات الصلة التي تقدمها الطبيعة للبشر أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق رؤية عام ٢٠٥٠ للتنوع البيولوجي وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. ويرغب العديد من الشركات (الخاصة والعامة)، ورابطات الصناعة والمستثمرون في الحد من الآثار الضارة المرتبطة بأنشطتهم والمرتبة على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر، ولكنهم يحتاجون إلى تعاريف ومعايير ومؤشرات وأدوات أخرى موثوقة وذات أهمية للقيام بذلك. وقد ظهرت مبادرات لدعم الإبلاغ عن الأداء البيئي، وأُحرز

(٣١) على النحو المحدد في النهج المتبع للاعتراف بالمعارف الأصلية والمحلية والاستفادة منها في المنبر الحكومي الدولي، والوارد في المرفق الثاني بالمقرر م.ح.د-١/٥.

تقدم كبير في بعض المجالات المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واستخدام المياه، وتدفقات المواد الأخرى واستخدام الأراضي (بما في ذلك تجنب الآثار المباشرة في بعض المناطق المحمية وغيرها من المناطق ذات القيمة العالية للحفظ). ومع ذلك، هناك فجوات عديدة، بما في ذلك فيما يتعلق بتقييم الأثر الأوسع نطاقاً على التنوع البيولوجي، والأثر التراكمي والأثر غير المباشر الذي يحدث من خلال سلاسل الإمداد، وآثار التجارة أو الاستبدال (الافتتان عن بعد)، وكذلك الاعتماد على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر عموماً^(٣٢).

٣٠- ويمثل الاتساق في الإبلاغ عن الأثر شرطاً أساسياً لإجراء المقارنات بمرور الوقت، وكذلك بالنسبة للمقارنات بين مختلف الجهات الفاعلة والأنشطة. وكذلك فالمعايير والمقاييس والمؤشرات الموحدة والموثوقة تيسر الحوكمة البيئية الفعالة والشفافة والعادلة، من خلال وضع الأهداف واللوائح التي تحفز الابتكارات المراعية للبيئة وتشجع فصل الضغوط البيئية عن النمو في الناتج، على سبيل المثال. ويمكن أن يكون الاتساق مفيداً أيضاً في الكشف عن النقاط التي يمكن استثمارها في مجالي الإنتاج والاستخراج، وكذلك للكشف عن الأماكن التي يمكن أن تتحقق فيها أكبر المكاسب البيئية من منظور نظام ما.

٣١- وسيركز التقييم على تحديد ما يلي:

(أ) فئات اعتماد الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر، والأهمية المادية لهذا الاعتماد وأثره على إدارة المخاطر؛

(ب) فئات أثر الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر، سواء المباشر منها (التغير في استخدام الأراضي والتغيرات الأخرى في الموائل، بما في ذلك من خلال التجزؤ، وتدهور المياه واستخراجها، والإفراط في الاستغلال، والتلوث، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وزيادة مخاطر الأنواع الدخيلة المغيرة) وغير المباشر (على سبيل المثال، من خلال التجارة، والتغير غير المباشر في استخدام الأراضي أو غير ذلك من آثار الاستبدال والجوانب الأخرى للافتتان عن بعد، بما في ذلك تلك التي تتم من خلال سلاسل الإمداد)، والأهمية المادية والآثار بالنسبة لإدارة المخاطر؛

(ج) معايير ومؤشرات لقياس اعتماد الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر؛

(د) معايير ومؤشرات لقياس أثر أنشطة الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر؛

(هـ) طرق لدمج معايير ومؤشرات قياس اعتماد الأعمال التجارية وأثرها على الجوانب الأخرى للاستدامة؛

(و) نُهج للرصد والإبلاغ من جانب الكيانات الفردية ومبادرات الإبلاغ.

٣٢- وسيبحث التقييم التحديات المتعلقة بمستويات تجميع مختلف أنواع الأعمال التجارية وقابلية التوسع وقابلية المقارنة بين المناطق وعبر القطاعات.

٣٣- وسيشمل التقييم استعراضاً للمؤلفات الأكاديمية وللتقارير ذات الصلة التي أعدها مبادرات الإبلاغ القائمة والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الشركات ورابطات الصناعة المختارة.

(٣٢) يرد استعراض حديث في الوثيقة 2.CBD/SBI/2/4/Add.2.

٣٤- وسيكون نطاق التقييم عالمياً وسيتناول قضايا متعلقة بالقطاعات الإنتاجية الرئيسية في العالم. وسيُنظر في إجراء التعديلات وفي التطبيقات على الصعيد الإقليمي.

٣٥- ويرتبط التقييم مباشرة بعمل اتفاقية التنوع البيولوجي وعدد من المبادرات والمنظمات التي تتناول القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك مبادرات الأمم المتحدة مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة وشبكة كوكب واحد، والإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والمبادرات المختلفة التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ومنظمة السياحة العالمية، وكذلك شبكات ومبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مثل شركة بروتويوس (تعاون بين شركات الاستخراج الرائدة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة) ومبادرة القيادة المسؤولة عالمياً.

٣٦- وسيقدم التقييم أدلة علمية ترتبط ارتباطاً مباشراً بأهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة ولكنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً للغاية بأهداف التنمية المستدامة ٩ (بناء البنية التحتية القادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار)، و١٢ (ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، أي، قضايا الإنتاج والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية)، و١٤ (الحياة تحت الماء) و١٥ (الحياة على الأرض).

٣٧- ويتطلب التقييم المقترح فريق خبراء متعدد التخصصات، حيث سيتم النظر في كل من الجوانب البيوفيزيائية المتعلقة بقطاعات ذات الآثار المختلفة وطرق الإدارة والمحاسبة. وتلزم خبرة كبيرة في مجالات المحاسبة، والبيئة، وعلوم التربة، والزراعة، والغابات، والسياحة، والتعدين، والهندسة، وإدارة الأعمال والتنظيم.

٣٨- وسيجرى التقييم كتقييم سريع على مدار عامين.